

## مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة بالرجال

التشريعات الرائدة في بعض الدول لم تمكن المرأة من تقلد المناصب الهامة في هرم السلطة

## القوانين التقدمية عاجزة عن حماية المرأة التونسية من العنف الأسري

تونس - تزايدت حالات العنف الموجه ضد النساء في تونس خلال فترة الحجر الصحي وانتشرت الدعايات السامة على مواقع التواصل الاجتماعي من قبيل "إنها أفضل فترة لتضرب زوجك لأن المحاكم مغلقة خلال الحجر الصحي"، و"لا تخفسي زوجك كي لا تتعرضي للضرب"، وهي دعايات تعكس مدى قصور القوانين رغم تقدمها في حماية المرأة من العنف المسلط عليها من زوجها ومن أفراد عائلتها في الكثير من الأحيان. وكانت نادية تخسر كل شيء حتى طفلتها، عندما تقدمت خلال فترة الإغلاق السنة الماضية بشكوى قضائية ضد زوجها العنيف، في ظل صعوبة تطبيق المؤسسات التونسية للقوانين الرائدة في البلاد على صعيد مكافحة العنف ضد المرأة.

وتؤكد السلطات التونسية أن عدد الشكاوى المتعلقة بالعنف الجسدي واللفظي ضد النساء تضاعف خلال فترة الحجر بين مارس ويونيو 2020. ولا يزال المنحى التصاعدي مستمرا. وتلقى مركز الإصغاء الخاص بـ"الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" في تونس العاصمة، في الأشهر الأخيرة عددا كبيرا من الشهادات لنساء تعرضن للعنف الأسري يفوق بكثير تلك المسجلة في الفترة عينها من العام الفائت.

وأقر البرلمان التونسي في العام 2017 قانونا طموحا لمكافحة العنف ضد المرأة، دعمه سياسيون ومنظمات من المجتمع المدني تعمل على أن تكون "المرأة التونسية" تقدمية ومنحزرة من كل القيود الاجتماعية.

ويوسع هذا النص القانوني الذي لقي إشارات كثيرة، نطاق التجاوزات التي تعرض مرتكبيها للعقاب على صعيد العنف ضد النساء، ويؤكد جليا ريادة تونس بالمنطقة في مجال حقوق المرأة ويكفل حماية قانونية ومادية لضحايا العنف.

لكن في المقابل، يبقى إحقاق الحق للضحايا مسارا صعبا في ظل غياب الإرادة السياسية ونقص الموارد. تحملت نادية الأربيعينية سوء معاملة زوجها وتهديداته سنوات عدة ولم تقم بأي دعوى ضده أمام القضاء في غياب أي مورد مالي مستقل لها. وتقول لوكالة فرانس برس "كان يفعل ذلك (التعنيف) عندما يكون في حالة سكر ثم يعثر، وكان يسافر شهرا عدة سنويا للعمل خارج البلاد لذلك فضلت ألا أعمل شيئا". وتتابع بتأثر ظاهر "لكن وخلال فترة الحجر المنزلي وجد نفسه عالقا في البيت وكان متوترا ويسرف في

وتجد النساء العريبات صعوبات وعقبات عليها أن تتخطاها إذا ما أرادت خوض غمار العمل العام. ومن بين هذه العقبات عوامل متصلة بالمرأة نفسها وبوضعها الاقتصادي، وعوامل متصلة بالمؤسسة السياسية، وعوامل متصلة بالمجتمع والثقافة السائدة فيه. ويرى علماء الاجتماع أنه على المرأة إدراك هويتها النسوية والمواطنة السياسية في الوقت ذاته، وهو الأمر الذي يعني انخراطها في عمل مدني أو اجتماعي أو في عمل سياسي عام، وهذا يعني لا بد من تواجد تنظيمات ومؤسسات وكيانات تعمل بمثابة قنوات على دعم مشاركة النساء في الحياة العامة، وأن تتضمّن النساء في هذا الإطار إلى جانب الرجال من أجل تغيير رؤية الرجل.

فتكاتف النساء بأعداد كبيرة، وفق علماء الاجتماع، يعني التحول إلى قاعدة عريضة ومؤثرة، وهو الأمر الذي يمكن من التغيير على مستوى التفكير وعلى مستوى الأداء في القاعدة، وعلى مستوى الأداء العام.

ولتعزيز الدور القيادي للمرأة لا بد من دعم عملية التحول الديمقراطي ومفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة والاهتمام بنشر ثقافة الديمقراطية ودعم التمييز والحق في الاختلاف والتعددية. ولا بد كذلك من تغيير الإطار القانوني الذي يحكم المشاركة السياسية على وجه العموم ومشاركة المرأة على وجه الخصوص، وأيضا ضرورة إحقاقها بالشأن العام بالقدر نفسه الذي تُعنى فيه بقضايا المرأة، إضافة إلى أهمية تدريب النساء حتى لا يصلن غير مؤهلات إلى المناصب القيادية.



اهتمام المرأة بالشأن العام يبقى ضعيفا

إلى أن هناك فجوة نوعية واضحة وكبيرة لغير صالح النساء في كافة مؤسسات الدولة المصرية باستثناءات قليلة.

وتجد النساء العريبات صعوبات وعقبات عليها أن تتخطاها إذا ما أرادت خوض غمار العمل العام. ومن بين هذه العقبات عوامل متصلة بالمرأة نفسها وبوضعها الاقتصادي، وعوامل متصلة بالمؤسسة السياسية، وعوامل متصلة بالمجتمع والثقافة السائدة فيه.

ويرى علماء الاجتماع أنه على المرأة إدراك هويتها النسوية والمواطنة السياسية في الوقت ذاته، وهو الأمر الذي يعني انخراطها في عمل مدني أو اجتماعي أو في عمل سياسي عام، وهذا يعني لا بد من تواجد تنظيمات ومؤسسات وكيانات تعمل بمثابة قنوات على دعم مشاركة النساء في الحياة العامة، وأن تتضمّن النساء في هذا الإطار إلى جانب الرجال من أجل تغيير رؤية الرجل.

فتكاتف النساء بأعداد كبيرة، وفق علماء الاجتماع، يعني التحول إلى قاعدة عريضة ومؤثرة، وهو الأمر الذي يمكن من التغيير على مستوى التفكير وعلى مستوى الأداء في القاعدة، وعلى مستوى الأداء العام.

ولتعزيز الدور القيادي للمرأة لا بد من دعم عملية التحول الديمقراطي ومفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة والاهتمام بنشر ثقافة الديمقراطية ودعم التمييز والحق في الاختلاف والتعددية. ولا بد كذلك من تغيير الإطار القانوني الذي يحكم المشاركة السياسية على وجه العموم ومشاركة المرأة على وجه الخصوص، وأيضا ضرورة إحقاقها بالشأن العام بالقدر نفسه الذي تُعنى فيه بقضايا المرأة، إضافة إلى أهمية تدريب النساء حتى لا يصلن غير مؤهلات إلى المناصب القيادية.

ومصر واليمن وسوريا، احتلت المراتب الأخيرة ضمن قائمة الدول العربية التي تراجعت فيها حقوق المرأة.

فقد احتلت مصر - طبقا للاستطلاع المرتبة الأخيرة على القائمة. وجاءت دولتا اليمن وسوريا في المرتبتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة على التوالي.

ووفق ما خلصت إليه دراسة بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة"، تبقى قضية المشاركة السياسية للمرأة في مصر وتقييم الفرص المتاحة لها للنفوذ إلى كافة مواقع صنع القرار سواء على مستوى مؤسسات الدولة أو منظمات المجتمع المدني من القضايا التي تحتاج إلى مقاربة مختلفة وغير تقليدية في التعامل معها، حتى تتحرك قضية التمكين السياسي للنساء من مجرد النضال في سبيل تخصيص بعض المقاعد للنساء هنا وهناك إلى تحقيق مشاركة سياسية ذات نوعية متميزة، تؤثر بشكل واضح في مؤسسات صنع السياسة بمصر.

وأكدت الدراسة أن الحديث عن تعزيز نفاذ النساء إلى مواقع صنع القرار، ليس هدفا فقط مجرد ضمان تمثيل كمي، ولكن أيضا تحقيق نقلة نوعية واضحة في دمج قضايا المرأة في كافة الجهود التنموية والسياسات العامة.

وقالت هويدا علي أستاذة العلوم السياسية، بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر إن المشاركة المتزايدة للنساء في العمل السياسي تمثل عاملا محوريا لارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأضافت أنه على الرغم من اتخاذ الكثير من التدابير وعلى رأسها كوتا النساء لتسهيل النفاذ إلى البرلمانات الوطنية والمحلية في الغالبية العظمى من الدول، إلا أن هذا ما زال غير كاف للتصدي للتفاوت القائم على أساس النوع، مشيرة

وقال الجورشي، إن تواصل تنازل النساء عن حقوقهن، خاصة في الأوساط الريفية، من أبرز الأسباب التي أيقنت المرأة في وضع الضحية، فهي لا تتجرأ على المطالبة حتى بإسقاط حقوقها، مثل حقها في الميراث الذي غالبا ما تتنازل عنه لرجال العائلة.

كما تتعرض النساء للتهميش الاجتماعي والاقتصادي، ذلك أن وضع القوانين ورفع شعارات المساواة بين المرأة والرجل لا يكفيان لضمان المشاركة الفعالة للمرأة، لأن تغيير العقلية وتفعل الشعارات في الواقع أهم بكثير.

وأضاف الجورشي أن هذا الوضع تتحمل مسؤوليته النساء أنفسهن، داعيا المرأة التونسية إلى تحمل المسؤولية كاملة وإجراء نقد ذاتي.

ورغم الحضور العددي للمرأة التونسية في كل من البرلمان والحكومة، ترى القيادة السابقة في حزب الاتحاد الوطني الحر أحلام كمرجي أن الأهمية لا تكمن في العدد، وإنما في التموقع والمناصب التي تقلدها المرأة في الحياة السياسية.

وتعتبر كمرجي، أن حضور المرأة في الأحزاب وفي البرلمان والحكومة منذ عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة إلى الآن، شكلي ومجرد ديكور.

وتقول القيادية الحزبية في هذا السياق: ليس للمرأة حضور فعلي وإنما هي مجرد ديكور يزين المشهد السياسي، ويتضح ذلك من خلال عدم تمثيلها من أن تكون صانعة للقرار أو شريكة فيه، وبقية دائما في تبعية للرجل، الرئيس والقائد.

كما أظهر استطلاع أجرته مؤسسة تومسون رويترز وشمل اثنتين وعشرين دولة عربية، أن ثلاثا من بين الدول الخمس التي طالتها انتفاضات الربيع العربي منذ عام 2011 وهي تونس وليبيا

رغم التغييرات التي عرفتها المنطقة العربية ورغم ما حصلت عليه النساء فيها من حقوق وحريات إلا أن ما تم إحرازه على أرض الواقع في ما يتعلق بمشاركتهن في مواقع صنع القرار مقارنة بالرجال يعد محدودا للغاية. ولذلك دعا المختصون إلى ضرورة اهتمام المرأة بالشأن العام بالقدر نفسه الذي تعنى فيه بقضايا المرأة حتى تكون ممثلة في دوائر صنع القرار.

راضية القيزاني  
صحافية تونسية



يحصل تمثيل المرأة في المجالس النيابية بالدول العربية على أدنى النسب على مستوى العالم، مع الإخذ بعين الاعتبار التفاوت في ما بين الدول العربية في هذا الصدد، ذلك أن بعضها لا يسمح بتولي النساء مناصب قضائية، وأن دولا أخرى لم تصل المرأة فيها إلى منصب القضاء إلا منذ فترة قريبة. كذلك أن عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية محدود للغاية، إضافة إلى شبة انعدام وجودها على رأس المحافظات ويرتبط العسكرية والأمنية عليا.

وقد أقر المؤتمر العالمي الرابع للمرأة منذ 14 سنة (بكين 1995) بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية. والتزمت بذلك العديد من الدول، لكن ما زال وضع المرأة في المنطقة العربية مقارنة ببقية دول العالم أقل بكثير من إمكانية الوصول إلى المناصب القيادية السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار، من زاوية تمثيل المرأة في السلطات الرئيسية الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.

صلاح الدين الجورشي  
مشاركة النساء في الشأن العام تتقدم ببطء



ورغم التشريعات الرائدة في تونس وحضور المرأة في مختلف المجالات، إلا أنها لم تتمكن من تقلد أحد أهم مناصب في هرم السلطة، رئاستي الجمهورية والحكومة.

ولفتت وزيرة المرأة السابقة نزيهة العبيدي إلى أن نسبة حضور المرأة لا تتجاوز 26 في المئة بجلس نواب الشعب مقابل 33.2 في المئة سنة 2014، و18.75 في المئة صلب الحكومة بـ 6 أعضاء فقط من النساء (4 وزيرات وكاتبة دولة) من مجموع 32.

وأكد صلاح الدين الجورشي المفكر والأكاديمي التونسي، أنه رغم توفر الضعفاءات، يوجد تعثر يجعل النساء يتقدمن في مشاركتهن بشكل بطيء، وذلك ما يدفع إلى التساؤل عن الأسباب العميقة لعدم بلوغهن مراتب متقدمة في الدولة.

## يوم المرأة العالمي.. تاريخ يكرس الانتصار على نظام يستغل النساء

وفي الصين، تحصل نساء كثيرات على إجازة لنصف يوم، وفقا لتوجيه مجلس الدولة، رغم أن الكثير من أرباب العمل لا يعطون الموظفات هذه الإجازة.

## اليوم العالمي للمرأة أصبح موعدا للاحتفال بإنجازاتها في المجتمع وفي السياسة والاقتصاد رغم جذوره السياسية

أما في إيطاليا، فيحتفل كذلك باليوم العالمي للمرأة، الذي يتميز بعبادة تبادل أزهار الميموزا. وأصل هذا التقليد غير معروف، ولكن يعتقد أنه بدأ في روما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر شهر مارس شهر تاريخ المرأة، حيث يصدر خلاله إعلان رئاسي كل عام يحثي بإنجازات المرأة الأمريكية.

وأصبح اليوم العالمي للمرأة موعدا للاحتفال بإنجازات المرأة في المجتمع وفي مجالات السياسة والاقتصاد، في حين أن جذوره السياسية تقوم على فكرة الإضرابات والاحتجاجات المنظمة لنشر الوعي حول استمرارية عدم المساواة بين الرجال والنساء.

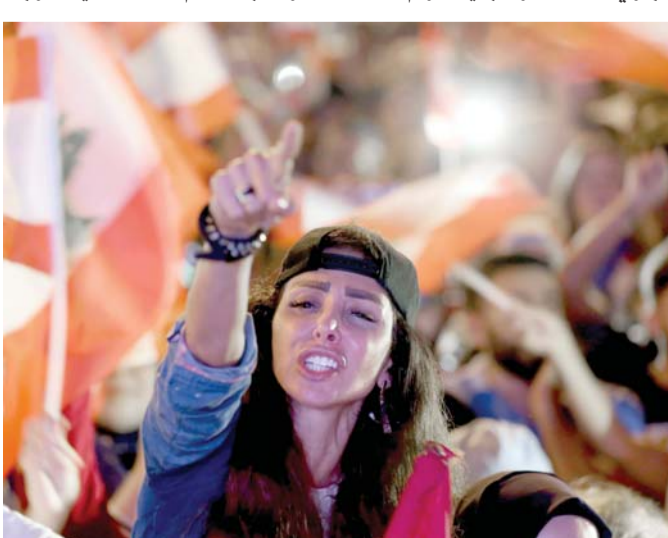
ويعد البنفسجي والأخضر والأبيض الألوان المميزة ليوم المرأة العالمي. وتقول حملة يوم المرأة العالمي إن اللون البنفسجي يرمز إلى العدالة والكرامة، أما الأخضر فيرمز إلى الأمل، ويمثل اللون الأبيض النقاء وإن كان مفهوما مثيرا للجدل.

وكان الاتحاد الاجتماعي والسياسي للنساء في المملكة المتحدة هو أول من استخدم رمزية هذه الألوان في عام 1908. ويعد اليوم العالمي للمرأة يوم عطلة وطنية في الكثير من الدول، بما في ذلك روسيا التي تتضاعف فيها مبيعات الزهور في الأيام الثلاثة أو الأربعة التي تسبق 8 مارس من كل عام.

15.000 امرأة في عام 1908 في مسيرة احتجاجية بشوارع مدينة نيويورك الأمريكية، على الظروف اللاإنسانية التي كُنَّ يجبرن على العمل وفقها، وطالبن آنذاك بالتقليل من ساعات العمل وتحسين الأجور والحصول على حق التصويت في الانتخابات.

ورغم أن الشرطة عملت على تفريق المظاهرات، إلا أن المسيرة قد نجحت في إبراز مشكلة المرأة العاملة كقضية ملحة لفتت أنظار السياسيين والمسؤولين واقترحت امرأة تدعى كلارا زيتكن جعل هذا اليوم يوما عالميا، وعرضت فكرتها عام 1910 في مؤتمر دولي للمرأة العاملة عقد في مدينة كوبنهاغن الدنماركية. وحضرت في ذلك المؤتمر 100 امرأة قمن من 17 دولة، ووافقن كلهن على الاقتراح بالإجماع. وأصبح الأمر رسميا عام 1975 عندما بدأت الأمم المتحدة بالاحتفال بهذا اليوم واختيار موضوع مختلف له في كل عام، وكان أول موضوع حول "الاحتفاء بالماضي، والتخطيط للمستقبل".

لقد انبثق اليوم العالمي للمرأة عن حراك عمالي، ثم أصبح حدثا سنويا اعترفت به الأمم المتحدة حيث خرجت



التمتع بحقوقهن كاملة طموح النساء في عيدهن العالمي

والدنمارك وألمانيا وسويسرا. وجاءت ذكره المثوية عام 2011، وفي العام الجاري تحتفل المرأة بعيدها رقم 111.

وأشطن - لا ترغب النساء في يوم 8 مارس من كل عام في أن يحصلن على البرود والشوكولاتة، لكنهن جميعا يرغبن في الحرية والأمن والمساواة وعدم التعرض للتحرش، بقدر ما يدعون إلى كسر مختلف الصور النمطية للتمتع بحقوقهن كاملة دون نقصان.

وتحلم النساء في هذا اليوم بأن تستطيع كل امرأة السير في الشوارع بأمان تام ودون مضايقات، وبأن يكون هناك المزيد من عدم المساواة بين الجنسين. وأن تتساوى إجازة الأبوة في التشريع مع نفس معايير إجازة الأمومة، وغيرها من الأحلام التي ناضلت الكثيرات من أجل تحقيقها، كما ناضلن من أجل أن يكون هذا اليوم عيدا لهم رغم أن الكثير من الدول حاولت إيجاد بديل آخر له لكنها فشلت، ليبقى الثامن من مارس اليوم الدولي للمرأة.

وكان أول احتفال باليوم العالمي للمرأة في عام 1911، بكل من النمسا